Comprehensive Journal of Science
Volume (11), Issue (41), (JUNE, 2026)
ISSN: 3014-6266

مجلة العلوم الشاملة
المجلد (11) ملحق العدد 41 يونيو 2026
ردمد: 3014-6266

أثر العلاقات الإماراتية الإسرائيلية على القضية الفلسطينية

د. عون عبدالله محمد الحرابي
كلية الاقتصاد بالعجيلات – جامعة الزاوية
o.elhrabi@zu.edu.ly
https://orcid.org/0009-0007-4007-9605

The Impact of Emirati-Israeli Relations on the Palestinian Cause

Dr. Aoun Abdullah Mohammed AlHarabi
Faculty of Economics, Al-Ajailat – University of Zawia

تاريخ الاستلام:2026/07/10 –تاريخ المراجعة:2026/07/18– تاريخ القبول: 2026/07/28– تاريخ للنشر : 2026 /8/25

ملخص البحث باللغة العربية

يتناول البحث أثر العلاقات الإماراتية الإسرائيلية على القضية الفلسطينية عبر المناهج التاريخية والوصفية التحليلية والمقارنة، مستنداً إلى فرضية مفادها أن هذا التطبيع يمهد الطريق لإسرائيل للتغلغل في المنطقة العربية وتطبيع علاقاتها إقليمياً، وينقسم الأثر المترتب على هذه العلاقات إلى شقين رئيسيين؛ أولهما الآثار المباشرة التي تجلت سياسياً واقتصادياً عبر تعميق حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي بين حركتي فتح وحماس وتغذية الخلافات التنظيمية داخل حركة فتح، فضلاً عن تصاعد وتيرة الاستيطان والتضييق على فلسطينيي الداخل بالرغم من الذرائع الإماراتية التي قدمت الاتفاق بوصفه خطوة لوقف الضم. وعلى الصعيد الاقتصادي، ساهم الاتفاق في رفع المقاطعة وفتح الأسواق أمام المنتجات الإسرائيلية وتعزيز الشراكات التجارية والسياحية، وذلك بالتزامن مع قطع وتراجُع الدعم المالي الموجه للسلطة الفلسطينية مما انعكس سلباً على الدخل القومي وزاد من معدلات البطالة. أما الشق الثاني فيتمثل في الآثار بعيدة المدى التي تستهدف تمييع الصراع العربي الإسرائيلي وتحويله من صراع وجودي قائم على الأرض والهوية إلى مجرد نزاع سياسي يسهل التكيّف معه، مع إفراغ مبادرة السلام العربية من جوهرها ودمج إسرائيل كفاعل طبيعي ضمن مشروع الشرق الأوسط الجديد. ويسعى هذا التحول الاستراتيجي إلى تصفية القضية الفلسطينية عبر تقويض حق العودة والمساس بوضعية اللاجئين وطرح سيناريوهات التوطين، فضلاً عن إضعاف حالة التضامن السياسي العربي وإعادة تشكيل وعي الشعوب. ويتوج البحث ختاماً باستنتاج مفاده أن التطبيع الإماراتي الإسرائيلي أفضى إلى تعزيز المكتسبات الاقتصادية والسياسية للإسرائيل، في مقابل إضعاف الموقف الفلسطيني وترسيخ نظام الفصل العنصري وتقزيم تطلعات الشعب الفلسطيني إلى مجرد حكم ذاتي محدود.

الكلمات المفتاحية: **العلاقات – الإماراتية – الإسرائيلية –القضية – الفلسطينية.**

Abstract

This study examines the impact of Emirati-Israeli relations on the Palestinian cause by employing historical, descriptive-analytical, and comparative methodologies, It is grounded in the hypothesis that this normalization paves the way for Israel to penetrate the Arab region and normalize its regional standing. The impact of these relations is twofold. First, direct effects are manifested politically and economically through the deepening of the internal Palestinian rift between Fatah and Hamas, the exacerbation of organizational disputes within Fatah, and the

escalation of settlement expansion alongside increased restrictions on Palestinians within Israel—despite Emirati arguments framing the accord as a measure to halt annexation. Economically, the agreement contributed to lifting the boycott, opening markets to Israeli products, and enhancing commercial and tourism partnerships, coinciding with a reduction and cut off of financial support to the Palestinian Authority, which negatively affected national income and elevated unemployment rates.

Second, long-term effects aim to dilute the Arab-Israeli conflict, transforming it from an existential struggle rooted in land and identity into a manageable political dispute. This process empties the Arab Peace Initiative of its core substance and integrates Israel as a standard actor within the "New Middle East" project. Furthermore, this strategic shift seeks to liquidate the Palestinian cause by undermining the Right of Return, compromising refugee status, proposing resettlement scenarios, weakening Arab political solidarity, and reshaping public consciousness. The research concludes that Emirati-Israeli normalization has ultimately consolidated Israel's political and economic gains at the expense of weakening the Palestinian position, entrenching the apartheid system, and reducing the aspirations of the Palestinian people to mere limited self-rule.

المقدمة

يشهد العالم أحداثاً متسارعة ومتتابعة في المنطقة العربية والإسلامية سواءً كانت أحداثاً سياسية، تاريخية، جغرافية، استراتيجية، كالاتفاقيات الدولية والنووية وازدياد سباق التسلح، وكذلك المد الإيراني الشيعي والاتفاق النووي الغربي، والمسألة الروسية الأوكرانية وارتفاع نسبة الأحداث التي تؤثر على مسألة الأمن والسلم العالمين.

بطبيعة الحال لم تسلم القضية الفلسطينية من هذه الأحداث وتأثرت بما يجري بالمنطقة الإقليمية والعالم، فقد عملت الأنظمة العربية على إقامة علاقات مع إسرائيل أدت بطبيعة الحال إلى التأثير على القضية الفلسطينية، وفي الآونة الأخيرة برز تطور في هذه العلاقات وباتت علاقات ودية ومفتوحة بين بعض الدول العربية وإسرائيل بصورة عامة والخليجية بصورة خاصة، وتحديداً في عام 2020 اقبلت عدة دول عربية بإقامة علاقات دبلوماسية بينها وبين إسرائيل كانت هذه العلاقات برعاية أمريكية، فقد قامت كلاً من الإمارات والبحرين بتوقيع اتفاقيات دبلوماسية معروفة باسم "اتفاق ابراهام" وكان ذلك تطوراً لافتاً في طبيعة وشكل هذه العلاقات الدولية، وكيف أثرت تلك الاتفاقيات بشكل كبير على القضية الفلسطينية وأعادت العلاقات العربية الفلسطينية إلى حالة من الجمود وعدم التدخل بالشأن الفلسطيني وكأن القضية الفلسطينية لم تعد من أولوية اهتماماتها.

تسارعت بعض الدول العربية للاعتراف بإسرائيل وتطبيع العلاقات معها مبررة ذلك بهدف محاولة تعبئة الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة في المنطقة والتي تسعى إلى إحلال وكلاء إقليميين يحققون مصالحها لتدرك بعض الأنظمة العربية، أن المصالح الأمريكية في المنطقة تقوم على ثلاث أسس: إسرائيل، النفط، ومكافحة الإرهاب، لذا سعت للحصول على دور الوكيل الإقليمي للولايات المتحدة عبر تبني مصالحها بالتطبيع مع الاحتلال ومحاولة إدماجه بالمنطقة، وتأمين أسعار رخيصة للنفط، وادعاء محاربة الإرهاب والحصول على دعم أمريكي في مواجهة خصوم وأعداء إقليميين خصوصا إيران، والبحث عن شرعية خارجية في ظل سقوط وتآكل الشرعية الشعبية، وتعزيز آمال بعض الساعين للسلطة بتحقيق أهدافهم من خلال مغازلة الولايات المتحدة عبر البوابة الإسرائيلية، وقد اسفرت هذه الديناميكيات عن تداعيات جوهرية على القضية الفلسطينية، تنوعت بين اثارا مباشرة وملموسة وقعت فعلياً، واثاراً بعيدة المدى ستبقى سيناريوهاتها حتى وقوعها فعلياً على أرض الواقع.

إشكالية البحث:

يحاول هذا البحث تسليط الضوء على التساؤل المركزي الآتي:-

كيف يؤثر التطبيع الاماراتي الإسرائيلي على القضية الفلسطينية؟

وينتج عن التساؤل المركزي عدد من التساؤلات الفرعية تتمثل في:

1. ما هي أسباب العلاقات الإماراتية الإسرائيلية؟
2. ما هي السيناريوهات التي يطرحها التطبيع الاماراتي الإسرائيلي على القضية الفلسطينية؟
3. هل تراجعت مظاهر وزن القضية الفلسطينية في ظل العلاقات التطبيعية؟

فرضية البحث:

يفترض **البحث** أن هنالك أسباب وظروف ساهمت في إنشاء العلاقات العربية الإسرائيلية بصورة عامة، والإمارتية بصورة خاصة ستنعكس سلباً على الساحة الفلسطينية من حيث البعد السياسي والاقتصادي والقانوني، إضافة إلى تمهيد الطريق لإسرائيل للتقرب والوصول لباقي الدول العربية وتطبيع علاقاتها بها، ومن ثم إدراج نفسها في قلب الشرق الأوسط.

أهداف البحث:

يهدف **البحث** إلى:

1. تقديم عرض حول تاريخ العلاقات الامارتية الإسرائيلية وتحليل حيثياتها.

2. توضيح الأسباب التي أدت الى بناء وانشاء هذه العلاقات وتنفيذها.

3. تحليل تبعات واثار وانعكاسات هذه العلاقة على مسار القضية الفلسطينية.

أهمية البحث :

توجد عدة أسباب تؤكد على أهمية البحث في أثر العلاقات الإماراتية الإسرائيلية على القضية الفلسطينية:

1. الأهمية العلمية والأكاديمية لهذه القضية: نظراً لأهميتها وانعكاساتها الحيوية على الساحة الإقليمية والعربية بصورة عامة والقضية الفلسطينية بصورة خاصة.
2. الأهمية السياسية: حيث تعتبر القضية الفلسطينية أو الصراع العربي الإسرائيلي، هو نقطة عدم استقرار وتأثير في منطقة الشرق الأوسط ونقطة مفصلية في تاريخ الوطن العربي بجناحيه الشرقي والغربي (الأسيوي والأفريقي) من ناحية، والمستوى الدولي من ناحية أخرى، إضافة إلى أن هذا البحث سيكون مهم لصانعي القرار.

منهج البحث:

اعتمد هذا البحث على عدد من المناهج لتسهيل عملية البحث، وهي على النحو التالي:

1. المنهج التاريخي: ومن خلاله سنعود إلى جذور هذه العلاقات وكيفية نشأتها والتحولات التي طرأت عليها.
2. المنهج الوصفي التحليلي: والذي سيعتمد عليه البحث في وصف وتحليل العلاقات الإماراتية الإسرائيلية وتطور مظاهرها وما تبعها من تعاون متبادل.
3. المنهج المقارن: تم استخدام هذا المنهج للاستفادة منه في معرفة شتى الفروق بين ألاطراف ومقارنتها، ومن ثم مقارنة ما توصلنا إليه مع الأثار المترتبة على هذه العلاقات، إضافةً إلى مقارنة العلاقات الفلسطينية الإمارتية والإمارتية الإسرائيلية.

حدود البحث:

الحدود الزمنية: من عام 1978 حتى عام 2020، ففي عام 1978 كان التحول الاول في مسار حل القضية الفلسطينية باعتماد المفاوضات واتفاقيات السلام بدلا من قوة الصراع والكفاح المسلح؟ وفي عام 2020 أعلن عن التطبيع العربي الإسرائيلي وصفقة القرن التي تهدد القضية الفلسطينية والشرق الأوسط برمته.

الحدود المكانية: حدود دولة فلسطين.

مصطلحات البحث:

القضية الفلسطينية: هي قضية دولية تبلورت في نهاية الحرب العالمية الأولى حيث أدت الأحداث إلى اتخاذ عصبة الأمم المتحدة قراراً يقضي بوضع فلسطين تحت الإدارة البريطانية كدولة منتدبة بموجب صك الانتداب الذي اعتمدته العصبة آنذاك كمرحلة انتقالية لحين بلوغ فلسطين مركز الدولة المستقلة استقلالاً كاملاً.

الصراع العربي الإسرائيلي: هو صراع ممتد وله جذور تاريخية كما انه صراع قومي أيديولوجي حدودي بدأ مع تأسيس ما يسمى بإسرائيل عام 1948.

التطبيع اصطلاحاً: هو علاقة سوية طبيعية وبندية كاملة بين طرفين والمعروف على النطاق الدولي انه علاقات دبلوماسية كاملة سياسيا واقتصاديا وشعبيا بين دولتين، ولكن المصطلح استخدم ويستخدم في الشرق الأوسط على التطبيع العربي لعلاقاته الدبلوماسية مع إسرائيل نتيجة توقيع اتفاقيات سلام بينهم.

بناء على ما سبق وللوقوف على أثر العلاقات الإماراتية الإسرائيلية على القضية الفلسطينية، فإن هذا البحث سيتم تقسيمه إلى مطلبين وهما:

المطلب الاول: الآثار المباشرة

الفرع الاول: الآثار السياسية

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية

المطلب الثاني: الآثار بعيدة المدى

الفرع الأول : تمييع الصراع العربي الإسرائيلي

الفرع الثاني: تصفية القضية الفلسطينية

المطلب الاول: الآثار المباشرة

تُعد دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول التي تتمتع بمكانة محورية عربياً ودولياً، ويعود ذلك إلى الإجراءات السلمية والاستجابات السياسية التي تتبعها الإمارات نتاج سياستها الخاصة، والاعتماد على تجنب الانفعال والتوتر، والتي تمتلك أهمية بارزة على الصعيدين: العربي والدولي، حيث لاقت سياستها الخارجية استحسان أكثر المراقبين والمحللين السياسيين، وذلك يعود للهدوء في الفعل ورد الفعل السياسي نتاج السياسية التي تتبعها دولة الإمارات معتمدة الابتعاد عن الإثارة والتوتر، وعليه فإنه من الطبيعي أن يترتب على العلاقات الإماراتية الإسرائيلية مجموعة من الآثار المباشرة على القضية الفلسطينية، خصوصاً ما يرتبط بالآثار السياسية (الفرع الاول)، وما يرتبط كذلك بالآثار الاقتصادية (الفرع الثاني).

الفرع الاول: الآثار السياسية

ترتب على العلاقات الإماراتية الإسرائيلية وتوقيع اتفاق "أبراهام" تداعيات وآثار سياسية على القضية الفلسطينية، على اعتبار أن فلسطين دولة عربية، وجزء من المحيط العربي، الذي يُمثل بمثابة الحاضن للفلسطينيين وقضيتهم، وعليه فإن أي اتفاق

حالي أو مستقبلي سيؤثر سلباً على قضية فلسطين[1]، وبالنظر إلى الوضع الداخلي الفلسطيني نجد بأنه يعاني العديد من المشكلات، وبذلك فإن توقيع اتفاقية السلام بين الإمارات وإسرائيل سيؤدي بكل تأكيد إلى توطيد الانقسام الفلسطيني (الفقرة الأولى)، وكذلك سيؤثر على الواقع السياسي الفلسطيني وإجراءات الضم والاستيطان (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: توطيد الانقسام الفلسطيني

واجهت الحالة الفلسطينية مظاهر كارثية في الانقسامات الداخلية، وظهرت بشكل واضح في انقسام الضفة الغربية عن قطاع غزة بسبب الخلافات الحادة بين حركتي فتح وحماس، وأيضاً ما ظهر من انقسامات داخلية في حركة فتح، ولذلك فإنني في هذه الفقرة ساحاول بحث الآثار السياسية للعلاقات الإماراتية الإسرائيلية على توطيد الانقسام الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس وفي داخل حركة فتح نفسها.

أ) التشرذم الترابي:

يُعتبر الانقسام الفلسطيني الذي وقع عام 2007 من الأحداث الأشد أهمية في تاريخ القضية الفلسطينية، إذ كان هذا الانقسام بين حركتي فتح وحماس بتاريخ 2007/6/14، وأدى إلى تقسيم شطري الوطن إلى نصفين، لنصبح أمام واقع فعلي لوجود حكومتين فلسطينيتين، حكومة حماس في قطاع غزة، وحكومة فتح في رام الله، بما يؤدي إلى تشتيت البوصلة عن المشروع الوطني الأساسي، منذ ذلك العام حتى يومنا هذا تسعى الدول العربية والمنظمات الإقليمية إلى عقد قمم ومؤتمرات من أجل التوصل إلى حل جذري لهذه المشكلة بما في ذلك الإمارات التي كانت حاضرة دوماً في المحافل الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية حتى موجة التطبيع التي أعلن عنها في الآونة الأخيرة، لتتغير طبيعة العلاقات الإماراتية الفلسطينية وتتزعزع خاصة بعد قطع العلاقات الإماراتية الفلسطينية في عام 2014، ثم بعد ذلك اعلان اتفاق "ابراهام" والاعتراف المتبادل بين إسرائيل والامارات.[2]

في ظل العلاقات القوية لقطر مع حركة حماس، سعت الإمارات إلى تعزيز وجودها في القضية الفلسطينية، نظراً لأن نفوذ قطر في فلسطين يمثل تهديداً لأمنها القومي، وهو ما حاربته القيادة الإماراتية، من خلال عدة وسائل، أهمها تقديم المساعدة في تمويل إعادة إعمار قطاع غزة بعد الحروب الإسرائيلية عليها، إلا أن هذه الجهود غالباً لم تنجح، وهو ما يترتب عليه في المحصلة استمرار الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وإن حركة حماس لن تتخلى عن قطر لصالح الإمارات أو مصر، أي أن الحركة لن تجازف بتنفيذ خطوات قد تؤدي إلى "خسارة دولة قطر، لعدم ثبات الموقف الإماراتي المصري اتجاهها بعد"، وعليه فإن حماس ما زالت متمسكة بالحليف القطري أكثر من أي حليف أخر بالمنطقة، بما يمثل عائق حقيقي للنفوذ الإماراتي في فلسطين وتأثيره على الانقسام بين الضفة الغربية وغزة، وبناءً على ما سبق، فإن العلاقات الإماراتية الإسرائيلية (اتفاقات ابراهام) لم تغير بشكل كبير من الانقسام الفلسطيني أو الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، فعلى مستوى الضفة الغربية لم تكن العلاقة مثالية ما بين الإمارات والسلطة الفلسطينية قبل توقيع الاتفاقيات، فقد تم قطع العلاقات الاقتصادية ما بين الإمارات

---

[1] **قائمة المراجع:**

– يوسف أحمد يوسف الحلو، تطور العلاقات الإماراتية – الإسرائيلية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2021، ص56.

[2] 2– حسين علي العزاوي، واخرون، دور دولة الإمارات العربية المتحدة في دعم قضية فلسطين 1968–2004، المجلة العلمية بكلية الآداب، جامعة طنطا، كلية الآداب، العدد 42، مصر، 2021، ص2.

والسلطة الفلسطينية في عام 2014، وبالتالي لم تتأثر الضفة الغربية كثيراً من ناحية الانقسام مع قطاع غزة بتوقيع هذه الاتفاقيات، أما على مستوى قطاع غزة فقد عملت الإمارات العربية المتحدة على تعزيز وجودها في غزة، وتقليل النفوذ والوجود القطري.

ب) الانقسام الداخلي لحركة فتح:

إن الخلافات الداخلية في حركة فتح ليست حديثة النشأة وإنما كانت موجودة منذ نشأة الحركة، لكن ازدادت حدتها وتعمقت بعد استشهاد الرئيس الفلسطيني الراحل (ياسر عرفات)، وقد بلغت هذه الخلافات ذروتها عندما تم فصل النائب وعضو اللجنة المركزية محمد دحلان الذي كان يتولى رئاسة جهاز الأمن الوقائي الفلسطيني في غزة حتى 2007، وقد غادر دحلان إلى مصر ومن بعدها إلى الإمارات نظراً للعلاقة التي تربطه بالإمارات منذ القدم، فبعد وصوله إلى أبو ظبي، أصبح دحلان مستشاراً لولي العهد الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، وأثناء وجوده في الإمارات أعلن عن تشكيل تيار إصلاحي لحركة فتح تحت قيادته ليصبح هناك تيارين داخل الحركة، تيار رام الله التابع للسلطة الفلسطينية وكان بقيادة أبو مازن، والتيار الأخر كان في البداية في قطاع غزة ومن ثم توسع خارج القطاع.[3]

يمكن القول بأن حركة فتح عانت من أزمات داخلية تنظيمية وأمنية وسلوكية، أثرت على موقعها ومركزها كحزب أول حاكم في فلسطين، كل ذلك أدى إلى زعزعة حركة فتح وانقسامها، الأمر الذي فتح المجال واسعاً أما التيار الإصلاحي لاستقطاب كل الفتحاويين المعارضين لسياسة السلطة الفلسطينية، وأيضاً بروز ظاهرة المسلحين الذين يقال بأنهم تابعون لتيار محمد دحلان [4]، وبين الاتهام والرد يبدو واضحاً دور الإمارات في دعم أحد الأطراف الفلسطينية واستقطابه لتسيير الخطط السياسية الممنهجة وتطبيقها على أرض الواقع الفلسطيني بأيد فلسطينية اتهمت بالخيانة ودافعت بعكس ذلك.

الفقرة الثانية: الواقع السياسي الفلسطيني وإجراءات الضم والاستيطان

ادعت الإمارات العربية المتحدة بأن توقيع اتفاقيات السلام مع إسرائيل كانت ضرورية لحل الصراع العربي الإسرائيلي بصورة عامة ووقف عمليات وإجراءات الضم والتهويد الإسرائيلية بصورة خاصة، حيث ترى ان عدم عقد اتفاقيات سيقضي تماماً على حل الدولتين.

بناءً عليه سنبحث في هذه الفقرة عن الواقع السياسي الفلسطيني في ظل العلاقات الإماراتية الإسرائيلية خاصة بعد توقيع اتفاق السلام فيما بينهم، وذلك باستعراض عملية الاستيطان في الضفة الغربية، وحال فلسطيني الداخل وأثر الإجراءات الإسرائيلية بحقهم.

أ) استفحال عملية الاستيطان في الضفة الغربية:

منذ قدوم الاحتلال إلى فلسطين وهو يسعى إلى سلب الأراضي والسيطرة عليها من أجل قيام دولته المزعومة، ولايزال الاحتلال الإسرائيلي يمارس العديد من الانتهاكات بحق الشعب الفلسطيني حتى يومنا هذا، سواء كان ذلك قتل وتخريب أو سلب ونهب، وغالبيتها تكون موجهة ضد المدنيين الفلسطينيين، وتمتد أيضاً لتشمل المباني والمنشآت والعقارات والأراضي أينما كانت في فلسطين التاريخية، بما فيها الاستيطان والاستيلاء على الأرض، كصورة واضحة وصريحة لانتهاك مبادئ حقوق الإنسان المكفولة في القوانين الدولية، وعلى اعتبار أن الاستيطان هو جريمة حرب فقد تحركت القيادة الفلسطينية بشكل فعلي نحو أحد

[3]– صلاح عقل محمد أحمد، حركة فتح بين الخلافات الداخلية والضغوط الخارجية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 40، العدد 459، 2017، ص122.

[4]– المرجع السابق، ص124.

أهم الأجهزة الدولية المختصة في محاكمة مجرمي الحرب، ألا وهي المحكمة الجنائية الدولية بما لها من سلطات واسعة في ملاحقة إسرائيل عن استيطانها الهمجي بحق الشعب الفلسطيني.[5]

لقد ساهمت الإمارات في ازدياد حدة الاستيطان في فلسطين من خلال اعلان تطبيعها مع إسرائيل حيث أنها اعترفت بيهودية الدولة العربية، وهذا سيؤدي إلى تخطيط إسرائيلي ممنهج لزيادة المستوطنات ومساحة الدولة لتحقيق حلمها الكبير إسرائيل من البحر للنهر، حيث جاءت الإمارات مدعية أن هذا الاتفاق الذي وقع بين الطرفين كان يهدف لمنع الإسرائيليين من فرض السيادة على أجزاء من الضفة الغربية المحتلة.

ب) التضييق على فلسطيني الداخل:

تعتبر إسرائيل فلسطيني الداخل المحتل أقلية عربية فلسطينية داخل دولتها، ولكن في حقيقة الامر هم ليسوا بأقلية فهم الجزء المتبقي من الشعب الفلسطيني الذي هجر قسراً في عام النكبة سنة 1948، إثر قيام ما يسمى بإسرائيل، فهم جزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني في تشكلهم التاريخي وفي مبناهم الحاضر، لقد نشأت تسمية "العرب في إسرائيل" أو حتى "عرب إسرائيل" مع انتشار قضية اللاجئين الفلسطينيين وإقامة ما يسمى بإسرائيل على أنقاض الوجود القومي الفلسطيني.[6]

تقوم السياسة الإسرائيلية على أسس واضحة مستمدة من الفكر التوسعي الصهيوني الذي يرمي إلى تفريغ فلسطين من أبنائها العرب لتقوم ببناء المستعمرات وحشد ما أمكن حشده من يهود العالم الذين ينادون وراء يهودية الدولة، إذ يعتبرون أنفسهم(شعب الله المختار)، وانطلاقاً مما تقدم يمكن تفسير السياسة التي اتبعتها (إسرائيل) بحق العرب، حيث جعلتهم محرومين من الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يتمتع بها اليهود في الأرض المقدسة، وعملت على إيجاد قوانين وأنظمة يُحكم بها العرب كقانون أملاك الغائبين، وقانون استملاك الأراضي، وقانون العودة وقانون الجنسية، وهذه القوانين تعبر عن السياسة العنصرية المنتهجة ضدهم والتي تهدف إلى إلغاء الطابع العربي من الداخل المتحل وإفراغه من السكان الفلسطينيين أو جعلهم أقلية داخل ما يسمى بإسرائيل التي تزعم أنها دولة ديمقراطية.

لقد عملت الإمارات بإعلان تطبيعها مع إسرائيل على زيادة الغطرسة الإسرائيلية على فلسطيني الداخل والحال لا يختلف كثيراً عن الفلسطينيين ككل، فعندما اعترفت الإمارات بإسرائيل اعترفت بيهودية الدولة الإسرائيلية التي تقول أن المواطنين يجب أن يكونوا يهود الديانة وأن غير اليهود ليسوا إلا أقليات أجنبية داخل دولتها، وبالتالي سلبت الحقوق التي يجب منحها للفلسطينيين في الداخل حيث أنهم يعيشون في أزمة هوية باتت من أكبر المشاكل التي يعانون منها، وكذلك أثرت على الصعيد النفسي نظرا لكونهم المواطنين وأصحاب الأرض.

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية

تضمنت العلاقات الإماراتية الإسرائيلية اتفاقيات واضحة بشأن مجموعة من الأمور والمجالات، ومن أبرزها ما ارتبط بالجوانب الاقتصادية المتمثلة في الاستثمار المباشر للإمارات في إسرائيل، وتوقيع اتفاقيات ثنائية تتعلق بقطاعات السياحة والأمن والاتصالات والتكنولوجيا، وكذلك رفع المقاطعة عن المنتوجات الإسرائيلية، وقطع العلاقات الاقتصادية عن فلسطين،

[5]– عطية أبو الخير، حماية السكان المدنيين والأعيان المدنية ابان النزاعات المسلحة، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، ص22.

[6]– محمد عناد، الدور السياسي للعرب داخل إسرائيل، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، 2005، ص59.

ومن خلال هذا الفرع سنتطرق لرفع المقاطعة عن المنتوجات الإسرائيلية (الفقرة الأولى)، ومن ثم سنتطرق الى قطع العلاقات الاقتصادية مع فلسطين (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: رفع المقاطعة عن المنتوجات الإسرائيلية

تُمثل مقاطعة المنتجات الإسرائيلية أحد أهم أساليب المواجهة والمقاومة السلمية المشروعة ضد الاحتلال الإسرائيلي، كي ينال الشعب الفلسطيني حريته واستقلاله، وعلى الرغم من أن السوق الفلسطيني هو ثالث سوق للمنتجات الإسرائيلية بعد الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية[7]، إلا أن أسلوب المقاطعة يعد أسلوباً فعالاً ومؤثراً في الاقتصاد الإسرائيلي، وبناءً عليه سنبحث في هذه الفقرة حول أثر العلاقات الإماراتية الإسرائيلية على مسألة مقاطعة المنتجات الإسرائيلية من حيث رفع هذه المقاطعة عن طريق فتح الأسواق الإماراتية أمام المنتوجات الإسرائيلية، وكذلك عن طريق فتح السياحة الامارتية لإسرائيل.

أ) فتح الأسواق الإماراتية أمام المنتوجات الإسرائيلية:

شهدت العلاقات الاقتصادية والتجارية الإماراتية الإسرائيلية نمواً ملحوظاً بعد توقيع اتفاقيات السلام، حيث اعتبرت علاقات مهمة وأساسية لدى الطرفين، ويدلل على ذلك ببعض الإحصاءات التي تداولتها بعض المؤسسات الإماراتية عن معدلات التبادل التجاري مع إسرائيل بما يبعث نوع من الدهشة والصدمة، ولعل منتج (الخمور) هو من أكثر المنتجات الإسرائيلية التي غزت الأسواق الإماراتية، وفي هذا الإطار نجد بأن إسرائيل تمتلك قاعدة إنتاجية وتكنولوجية متنوعة ومتفوقة في أكثر من مجال حتى على الصعيد العالمي، مع العلم بأن هناك دول تمتلك نفس الإنتاجية العالية، لكن من الواضح أن هناك رغبة إماراتية لتطبيع علاقتها مع إسرائيل، والتي تهدف إلى تسويق منتجاتها عبر السوق الإماراتية التي تعطيها المزيد من الميزات نظراً لقربها منها، كذلك نجد بأن الإسرائيليون يأملون باستثمارات إماراتية في قطاعات التكنولوجيا والسياحة بقيمة تزيد على نصف المليار دولار سنوياً[8]، ويتضح أن كل ذلك يهدف إلى كسر القيود المفروضة على النظام الاقتصادي في إسرائيل، ومحاولة الاندماج بالأسواق العربية والخليجية، وأهمها السوق الاماراتي.

ب) فتح السياحة الامارتية لإسرائيل:

أعلنت وزارة السياحة الإسرائيلية في الجناح الإسرائيلي لمعرض إكسبو 2020، أن جميع المقيمين في دولة الإمارات العربية المتحدة يمكنهم الآن السفر إلى إسرائيل، ويأتي هذا الإعلان بعد اتفاق بين الإمارات وإسرائيل يمدد الدخول بدون تأشيرة لجميع مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة كجزء من الشراكة الاستراتيجية المستمرة بين البلدين، وكانت شركة طيران "يسرائير" الإسرائيلية قالت مطلع سبتمبر 2020 أنها حجزت مكاناً على جدول الرحلات الجوية لتسيير رحلات من تل ابيب إلى الإمارات، استعداداً لإمكانية بدء حركة السياحة مع مضي البلدين قدما نحو تطبيع العلاقات، أما شركة العال، كبرى شركات الطيران الإسرائيلية، فقد أعلنت عن تسيير رحلات شحن للإمارات.[9]

---

[7]– احمد سامي عيدة، حملات مقاطعة المنتجات الاسرائيلية وانعكاسها على اتجاهات المستهلك الفلسطيني نحو المنتجات الفلسطينية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد الرابع، العدد رقم 11، فلسطين، 2019، ص48.

[8] –الاتفاق الإسرائيلي الإماراتي واقتصاديات دول الخليج، للمزيد انظر الرابط: https://www.dw.com/ar/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84-

[9]– العربية نت، الاتفاق على تسيير 28 رحلة طيران أسبوعياً بين الإمارات وإسرائيل، انظر الرابط:

https://www.alarabiya.net/aswaq/travel-and-

هذه العلاقات الاقتصادية خلافاً لكونها ساهمت في ازدهار الاقتصاد الوطني لكل من الإمارات وإسرائيل عملت على تنوع وتبادل ثقافات بين البلدين سيسفر إلى اندماج هاتان الثقافتان المختلفتان في بعضهما البعض مما سيؤثر على الشعوب، ولوحظ أيضاً أن المناهج الإماراتية غيرت الصورة النمطية عن إسرائيل من كونها كيان محتل الى دولة تجمعها جيرة وصداقة بالإمارات، هذا التغيير سيؤدي إلى تجهيل جيل من الطلاب بتاريخ وطنه وإقليمه.

الفقرة الثانية: قطع العلاقات الاقتصادية مع فلسطين

ترتب على اتفاقيات ومعاهدات السلام بين الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل مجموعة من الآثار الاقتصادية على الجانب الفلسطيني، حيث أن الامارات قطعت علاقاتها الاقتصادية مع السلطة الفلسطينية، وبالمقابل رفعت من وتيرة العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل بما ترتب عليه رفع الاقتصاد الإسرائيلي على حساب الفلسطيني، وهذا ما ترتب عليه انخفاض الدخل القومي الفلسطيني وزيادة نسبة البطالة، وهذا ما ابحثه فيما يلي:

أ) رفع الاقتصاد الإسرائيلي على حساب الفلسطيني:

نصت المادة الثانية من معاهدة السلام بين الإمارات وإسرائيل على أن: "يسترشد الطرفان في علاقاتهما بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، ويعترف كل طرف ويحترم سيادة الطرف الآخر وحقه في العيش في سلام وأمن، ويطور الطرفان علاقات تعاون ودية بينهما وبين شعوبهما، ويحلان جميع الخلافات بينهما بالوسائل السلمية"[(10)]، والملاحظ من هذا النص بأن الإمارات وإسرائيل أسسا علاقتهما على الاسترشاد بقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ومصطلح الاسترشاد يختلف عن الالتزام، فالاسترشاد يعني الاستدلال لا الالتزام والتقيد، والملاحظ من ذات النص أيضاً بأن إسرائيل والإمارات اعترفوا بالسيادة المتبادلة لكل منهما، بما في ذلك حقهم في العيش بسلام وأمان، والمقصود بالسيادة هنا هي سيادة إسرائيل على الأراضي المحتلة عام 1967 وليست الأراضي المحتلة عام 1948، وبذلك تكون الإمارات العربية المتحدة قد خرجت عن قواعد القانون الدولي ومبادرة السلام العربية، والتي اعتبرت إسرائيل دولة محتلة للأراضي الفلسطينية التي سيطرت عليها بعد حرب عام 1967، ونؤكد على ذلك بأن الإمارات قامت بتوقيع اتفاقيات تجارية مع شركات إسرائيلية عاملة في المستوطنات المقامة على أراضي الضفة الغربية، مع العلم أن إقامة هذه المستوطنات يناقض كل المبادئ الدولية، وميثاق الأمم المتحدة، وبالتأكيد سيكون ذلك على حساب الاقتصاد الفلسطيني.

نجد بأن دولة الإمارات تسعى إلى دعم قطاعات عديدة لدى الاحتلال الإسرائيلي من الطاقة إلى الفضاء والمياه والصحة والتكنولوجيا، في حين أن الشعب الفلسطيني يعاني من نقص مستمر في أدنى حقوقه، لذلك فالإمارات تدعم الاقتصاد الإسرائيلي مقابل تراجع دعم الفلسطينيين، والمفارقة هنا أن هذا السخاء الإماراتي أمام إسرائيل يقابله تراجع حقيقي في دعم الفلسطينيين[(11)]، وجاء بطلب أمريكي من الرئيس (ترامب)، والذي قال "أطلب من الدول الثرية أن لا يدفعوا للفلسطينيين"، وعليه فإن السلطة

---

[10]– الحرة، واشنطن، موقع الحرة على الانترنت، النص الكامل لمعاهدة السلام بين الإمارات وإسرائيل التي وقعت في البيت الأبيض، تاريخ النشر: 16 سبتمبر/ 2020، على الرابط: https://www.alhurra.com/uae/2020/09/16.

[11]– موقع الميادين نت، الإمارات تدعم الاقتصاد الإسرائيلي مقابل تراجع دعم الخليج للفلسطينيين، على الرابط: https://www.almayadeen.net/news/politics/

الفلسطينية ترى بأن الضغوطات المالية التي تظهر على شكل تراجع في المنح الخارجية، تعتبر إحدى أدوات الضغط للقبول بصفقة القرن، وقبول علاقات التطبيع العربية مع إسرائيل.[12]

ب) انخفاض الدخل القومي الفلسطيني وازدياد البطالة:

إن تطبيع العلاقات مع الاحتلال الإسرائيلي والاعتراف به ستكون له آثار خطيرة على الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية بأكملها والتي من أهمها التأثير سلباً على الاقتصاد الفلسطيني بما في ذلك انخفاض الدخل القومي الفلسطيني، وزيادة البطالة، حيث انتقل دعم العديد من الدول العربية (بما فيها الإمارات) لصالح إسرائيل، بما أدى إلى تراجع مكانة السلطة الفلسطينية، وهذا ما ترتب عليه حدوث ارتباك لدى السلطة الفلسطينية والشارع الفلسطيني بسبب تراجع الدخل القومي الفلسطيني وزيادة البطالة، خاصةً في ظل الانقسام السياسي الفلسطيني، والذي كان له دور كبير في نجاح التطبيع في ظل تراجع وتخبط الموقف الفلسطيني في المنطقة العربية[13]، وعملت إدارة الرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" على معاقبة السلطة الفلسطينية اقتصاديا؛ وذلك لرفضها الاندماج مع الدول الموقعة على اتفاق "أبرهام"، وعلى كل من يؤمن بضرورة مقاطعة "إسرائيل" حتى ينال الشعب الفلسطيني استقلاله وحريته، وبات الشعب الفلسطيني يستشعر مدى خطورة التطبيع العربي على القضية الفلسطينية، في ظل اتساع ظاهرة التطبيع العربي مع "إسرائيل.[14]

المطلب الثاني: الآثار بعيدة المدى

تعتبر الأثار بعيدة المدى من الأثار التي تبقى احتمالية تأثيرها على أرض الواقع أثار مستقبلية (محتملة) أو تبقى سيناريوهاتها إلى حال وقوع أثرها واقعياً، ومن خلال هذا المطلب سنتطرق: لتمييع الصراع العربي الإسرائيلي لما له من أثار جمة على القضية الفلسطينية (الفرع الأول)، ومن ثم سنتطرق الى: تصفية القضية الفلسطينية (الفرع الثاني).

الفرع الأول: تمييع الصراع العربي الإسرائيلي

سعت إسرائيل جاهدة إلى تمييع الصراع العربي الإسرائيلي من خلال تحويل الصراع العربي الإسرائيلي من صراع "وجودي" إلى صراع سياسي وخططت إلى شرق أوسط جديد تكون هي جزء لا يتجزأ منه، وفي هذا الفرع سنتطرق إلى بروز الشرق الأوسط الجديد وما سيلحقه من تغييرات جيوسياسية، وتحويل الصراع من صراع وجودي الى صراع سياسي، ومن خلال هذا الفرع سنتطرق: لبروز الشرق الأوسط الجديد(الفقرة الأولى)، ومن ثم سنتطرق الى: تحويل الصراع من "صراع وجودي" الى نزاع سياسي(الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: بروز الشرق الأوسط الجديد

لم تكتفي إسرائيل بغايات محددة لفرض رؤيتها لحل الصراع العربي – الإسرائيلي باعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بها، بل أقحمتها باعترافٍ آخر على أجندة الصراع السياسي، وهو مطالبة الفلسطينيين بالإعتراف بها كدولة يهودية كاشتراطٍ

---

[12]– محمد خبيصة، المانحون ينسحبون تدريجياً من دعم موازنة السلطة، على الرابط:

https://www.aa.com.tr/ar/

[13]– وصال طناني، التطبيع العربي الإسرائيلي وأثره على القضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط، انقرة ، 2021، ص3.

[14]– يوسف أحمد يوسف الحلو، مرجع سابق، ص72.

مسبقٍ لأي استئنافٍ لعملية المفاوضات السياسية بين الطرفين[15] ، وبعد أكثر من عقدين ونصف العقد من الزمن على اتفاقية "أوسلو"، لم ينتج عن المسار التفاوضي أي حل توافقي عادل ومقبول لكل الأطراف، ليتأكد للجميع أن مسار "أوسلو" لم يكن بإمكانه الوصول إلى حل عادل للقضية الفلسطينية، فبعد أن أجهزت «إسرائيل» على آمال الفلسطينيين بتكوين دولتهم من خلال بناء واقع إستيطاني يتعارض مع مبادئ إعلان "أوسلو" وما جاء به من بنود وملحقات من الإتفاقيات، فمن خلال هذا المسار ظهر إستحالة تطبيق أي نموذج للتسوية العادلة (حل الدولتين، حل الدولة الواحدة)، حيث تم التركيز في السنوات الأخيرة على شرط الإعتراف بإسرائيل دولة يهودية كمقاربة للوصول إلى أي نوع من الحلول النهائية[16]، وبناءً على ما سبق نحاول في هذه الفقرة بحث الآثار المترتبة على اتفاقية السلام الإماراتية فيما يخص مسألة بروز الشرق الأوسط الجديد، والمتعلقة بإعتراف الدول المُطبعة مع إسرائيل بيهودية الدولة، وهذا ما يترتب عليه أيضاً جعل إسرائيل دولة من الإقليم.

أ) الاعتراف بيهودية الدولة:

تستند فكرة "يهودية الدولة" قانونياً في الأساس إلى وثيقتين دوليتين والعديد من الوثائق الداخلية؛ من الناحية الدولية: الوثيقة الأولى هي "وعد بلفور" الصادر في (2/نوفمبر/1917)، الذي يتحدث عن إقامة "كيان يهودي" في فلسطين، أما الوثيقة الثانية فهي قرار التقسيم (181) الصادر عام 1947، من قبل الأمم المتحدة، والذي شكل وثيقة اعتراف دولية بإسرائيل، ونص صراحة على إقامة "دولة يهودية" وأخرى عربية مع إبقاء القدس دولية.[17]

شهدت السياسة الإسرائيلية، وخاصة بعد مؤتمر أنابوليس2007[*18]، وعودة بنيامين نتنياهو إلى الحكم ابتداءً من عام 2009 تزايداً في التركيز على مطلب الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية للشعب اليهودي، فقد أثبّتت إسرائيل أن هذا المطلب شرطاً ضرورياً لا يمكن التنازل عنه لإحراز أي تسوية سياسية نهائية ونجاح أي عملية تفاوضية، حتى أن وزارة الخارجية الإسرائيلية اعتبرت أن سبب استمرار النزاع وفشل المفاوضات يعود إلى الرفض المتواصل من جانب الفلسطينيين والوطن العربي بالاعتراف "بحق الشعب اليهودي في دولته على أرض وطنه التاريخي".

وعلى الرغم من أن اتفاق السلام الإماراتي الإسرائيلي لم يتضمن شرطاً يلزم الإمارات بالاعتراف الصريح بيهودية الدولة، إلا أنه أثر على مسألة (الاعتراف بيهودية إسرائيل) في ناحيتين، الأولى أن الإمارات اعترفت بشكل ضمني بيهودية الدولة (الدولة العبرية)، وهذا الأمر واضح في نصوص الاتفاق، أما الناحية الثانية فإن إسرائيل ستحاول استغلال هذا الاتفاق في أن تقوم الإمارات وباقي الدول المطبعة بالعمل بشكل جدي على اقناع الفلسطينيين بالاعتراف بيهودية الدولة، أن الاعتراف

---

[15]– رائد أبو بدوية، الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية: بين حق العودة وحل الصراع، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، المجلد 25، العدد 95، فلسطين، 2021، ص13.

[16]– عماد ليبد، مطلب الاعتراف بيهودية إسرائيل: إشكالية المفهوم ودلالاته وانعكاساته، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 43، العدد 498، الجزائر، 2020، ص41–42.

[17]– يوسف عنان الجرادات، القومية اليهودية للدولة الإسرائيلية وأثرها على وجودية الدولة الفلسطينية، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، العدد 29، لبنان، 2020، ص44.

[18]*– عقد في أنابوليس بولاية مريلند الأميركية يوم الثلاثاء، المصادف 27 من نوفمبر2007، مؤتمر أنابوليس، بمشاركة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت والعديد من زعماء العالم، انظر: وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية وفا: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4895

بيهودية الدولة سيؤدي تلقائياً لإنهاء القضية الفلسطينية وتصفيتها نظراً إلى التكتيك الاستراتيجي الذي تسير عليه إسرائيل في التعامل مع الفلسطينيين وقضيتهم خاصةً فيما يتعلق بإدراج نفسها كدولة (عظمى) من دول الشرق الأوسط.

ب) جعل إسرائيل دولة من الإقليم

منذ إعلان إسرائيل قيام دولتها عام 1948 وهي تسعى دائماً إلى تطوير دولتها وإدراج نفسها كدولة ولاعب سياسي فعال في الشرق الأوسط، لتساعدها الدول العربية في تحقيق ذلك من خلال الاعتراف بها وابرام اتفاقيات السلام معها، فقد ساهمت اتفاقيات السلام بين الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل في دمج الأخيرة في المنطقة واعتبارها دولة عادية كغيرها من الدول في الإقليم، ومحو فكرة أن إسرائيل عدو وقائمة على أرض ليست بأرضها، وكل ذلك سيؤدي بكل تأكيد إلى محو تاريخها الأسود، واعتباره كأن لم يكن.

هذا الأمر تصدت له الأطراف الفلسطينية، وأكدت على أن محاولات دمج إسرائيل في الشرق الأوسط دون حل عادل للقضية الفلسطينية مصيرها الفشل، وأن حل القضية الفلسطينية حلاً عادلاً ووفق قرارات الشرعية الدولية هو المفتاح لتحقيق الأمن والاستقرار والازدهار في المنطقة، ودون ذلك فان النتيجة إطالة أمد الصراع وخلق المزيد من التوترات والانفجارات، فقد أكدت حركة حماس على أن معركة (طوفان الأقصى) جاءت لعدة أسباب ولتحقيق عدة أهداف من ضمنها مواجهة كل المحاولات الأمريكية لدمج إسرائيل في الشرق الأوسط، وبوجهة نظر حركة حماس فإن الخيار الأكثر فاعلية هو المقاومة العسكرية من غزة، والتي صممت شكل المعركة الحالية كي تعطل مسارات تصفية القضية وتجاوز الفلسطينيين عبر مسارات محلية وإقليمية ودولية.[19]

الفقرة الثانية: تحويل الصراع من "صراع وجودي" الى نزاع سياسي

إن تطبيق هذا العنوان يشير إلى تجريد هذا الصراع من أي أبعاد قومية أو دينية وغيرها، وهذا ما يمثل أزمةً حقيقية أصبح يعاني منها الفلسطينيين، وهي عدم التفريق ما بين المرحلية والاستراتيجية في التعامل مع طبيعة هذا الصراع، وهذا ما تسعى إلى تحقيقه إسرائيل بشكل واضح من اتفاقيات السلام مع الإمارات العربية المتحدة، فبالعودة إلى أصل الصراع الوجودي نجد بأنه يقوم على قضيتين مهمتين، الأولى متعلقة باللاجئين الفلسطينيين الذين تم تهجيرهم من بيوتهم وأراضيهم عام 1948، وأما القضية الثانية فترتبط بإنهاء مسألة اللاجئين الفلسطينيين إلى الأبد، ويكون ذلك من خلال محاولة توطينهم في مناطق ودول أخرى كالأردن ولبنان وسوريا وغيرها، وبناءً عليه نبحث في هذه الفقرة أثار العلاقات الإماراتية الإسرائيلية على مسألة تحويل الصراع من صراع "وجودي" إلى نزاع سياسي، وذلك كما يلي:

أ) إنهاء قضية اللاجئين:

اعتبرت إسرائيل أنها لا تتسع سوى لليهود فقط، فالعقيدة الدينية والعنصرية حسب المفهوم الإسرائيلي لا تمتزج مع غير اليهود، فكان السبيل لذلك تنفيذ عمليات الطرد (التهجير القسري)، ورفض عودتهم إلى قراهم التي هجروا منها، ولتغيب قضية

[19]– عبدالله العقرباوي، موقع الجزيرة نت، معركة "طوفان الأقصى".. لماذا بادرت حماس بالهجوم وبهذا الشكل؟، تاريخ النشر: 9 أكتوبر/2023، على الرابط: https://www.aljazeera.net/politics/2023/10/9.

العودة، عملت إسرائيل على تحميل شؤون اللاجئين للمسؤولية الدولية، وتأسيس صندوقاً دولي بمشاركتها وبدعم من الدول العربية والدول الصناعية الكبرى، بغية إذابة قضية اللاجئين بشكل كلي في المجتمعات العربية بشكل نهائي.[20]

لم يتم تناول مسألة وقضية اللاجئين ضمن اتفاقيات السلام الإماراتية الإسرائيلية (2020)، إلا أن هذه الاتفاقيات جاءت مكملة لما تم الإعلان عنه من قبل إدارة الرئيس الأمريكي ترامب تحت اسم صفقة القرن، وعليه فإنه يمكن القول بأن الاتفاقيات "الإبراهيمية" تؤسس نحو تحويل الصراع من "وجودي" إلى نزاع سياسي، وبالتالي حل قضية اللاجئين على أساس سياسي لا على أساس وجودي.

بعد سلسلة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية منذ أوسلو 1993، باتت الإدارة الأمريكية مقتنعة بأن قضية اللاجئين يجب تصفيتها وإزاحتها عن طاولة المفاوضات، وهذا ما ظهر بشكل واضح في حديثها عن إعادة تعريف اللاجئ، لتقتصر صفة اللاجئ على من هجروا عام 1948 دون غيرهم من اللاجئين الذين ولدوا في بلدان الهجرة، وبدأت الإدارة الأمريكية تطبيق هذه الفكرة بشكل فعلي من خلال تقليص وقطع الدعم المالي المقدم لوكالة الأونروا.[21]

وبناءً على ما سبق لا نستبعد موافقة الإمارات على ما تم عرضه من قبل الإدارة الأمريكية، فلو عرض على الإمارات أن تشارك في عملية تفكيك الأونروا وإيجاد آلية دولية لتعويضهم وتوطينهم في البلدان التي يتواجدون فيها، فلن تعارض الإمارات على هذه الفكرة، وبالتالي ستكون مشاركة في عملية إنهاء قضية اللاجئين.

وعلى هذا الأساس تقوم خطة "سلام الشرق الأوسط" على إنهاء القضايا المتنازع حولها وهي القدس المحتلة والمستوطنات، والحدود، واللاجئين، والمياه، وحسمها دون اللجوء إلى المفاوضات لاسيما فيما يخص القدس، حيث تم تنفيذ ذلك أساساً عقب اعتراف الرئيس (ترامب) في السادس من ديسمبر/ 2017، بالقدس كعاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس.

ب) توطين الفلسطينيين:

شهد عام 1948 تهجير قرابة 850 ألف فلسطيني شكلوا 61% من مجموع الشعب الفلسطيني البالغ 1.4 مليون فلسطيني آنذاك، وأطلق عليهم اسم لاجئين وتركز معظمهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتوجه آخرون للدول العربية كسوريا ولبنان والأردن ومصر والعراق، وكذلك لدول الخليج العربي[22] ، ولهذا فإن تطبيع العلاقات مع الاحتلال الإسرائيلي والاعتراف به ستكون له آثاراً خطيرة على الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية بأكملها والتي من أهمها أولاً: تهديد الوجود الفلسطيني، فإن إعلان تطبيع العلاقات يعطي "إسرائيل" حقاً في أرض فلسطين وترخيصاً في طرد الفلسطينيين المواطنين أو أن تعتبرهم غرباء يحملون تراخيص إقامة يمكن إلغاؤها في أي وقت، وثانياً: يلغي حق العودة للفلسطينيين، حيث يساعد اتفاق التطبيع في

---

[20]– الهام جبر شمالي، قانون أساس–إسرائيل: الدولة القومية للشعب اليهودي وأثره على الفلسطينيين، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة نواكشوط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد 46، موريتانيا، 2020، ص130.

[21]– نبيل السهلي، قضية اللاجئين الفلسطينيين على صفيح ساخن، مقال منشور على الرابط:
https://paliraq.com/news.aspx?id=11117.

[22]– حمزة يوسف شامية، تطور العلاقات الإسرائيلية مع دول مجلس التعاون الخليجي ومجالاتها بين عامي 2010–2020، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2020، ص32.

تقويض مشروع الدولة الفلسطينية[23]، ويمثل سيناريو التوطين السيناريو الأكثر دعماً من إسرائيل ومؤيديها، فتنفيذه يعني طياً لمشكلة اللاجئين وبالتالي الخلاص من القضية الفلسطينية برمتها، فسيناريو التوطين لم يكن مجرد محور اهتمام الدولة الإسرائيلية، وإنما كان أيضاً محور اهتمام للكثير من مفكريها اليهود وموضع دراسات تحدثت عن آلية تنفيذ التوطين لدى الكثير من الأكاديميين والباحثين لديها.

الفرع الثاني: تصفية القضية الفلسطينية

سعت الإمارات ومنذ سنوات طويلة أن تكون لاعباً مهماً في الشرق الأوسط، ويعود ذلك إلى تزايد المخاوف لديها من التغيرات التي حصلت وتحصل في المنطقة العربية، أضافة لصعود الحركات والتيارات الإسلامية في المنطقة العربية بعد الثورات العربية وهو ما تعتبره خطراً بالنسبة لها، إضافةً لسعيها لتطوير قدراتها الأمنية والعسكرية من خلال عقد اتفاقيات لشراء أسلحة متطورة.[24]

إن العلاقات بين الإمارات وإسرائيل هي علاقات يمكن وصفها بالعلاقات المتبادلة من قبل الطرفين حيث إن مصالحهما مشتركة، وهناك تعاون مشترك بين الإمارات العربية وإسرائيل في الجوانب الأمنية والسياسية والاقتصادية والمدنية[25] ، وعليه سنستعرض في هذا الفرع أثر العلاقات الإماراتية الإسرائيلية أو الاتفاقيات "الإبراهيمية" في تصفية القضية الفلسطينية على الصعيد الدولي)الفقرة الأولى)، وكذلك على الصعيد المحلي (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: تصفية القضية الفلسطينية على الصعيد الدولي:

تتعامل "إسرائيل" مع الوطن العربي على أساس تقسيمه لأربع دوائر جيوبولوتيكية تمنع التقاءها أو تعاونها، وهي: الهلال الخصيب عبر سوريا والعراق، وادي النيل وتمثل مصر دولته الرائدة، والمغرب العربي وعلى رأسها المغرب والجزائر، وشبه الجزيرة العربية وتتمثل بالسعودية الدولة القائدة فيها، وترى "إسرائيل" أن تعاون هذه الدوائر يمثل خطراً على أمنها؛ بسبب إمكاناتها المادية والديموغرافية لذا تسعى الى عدم التقائه من خلال علاقاتها الدبلوماسية مع الدول العربية.[26]

تنظر "إسرائيل" لدولة الإمارات بأنها ذات أهمية كبيرة في المنطقة، لما تتمتع به من موارد طبيعية مثل النفط والغاز الطبيعي، وهذا ما جعل لها أهمية في المشهد السياسي الإقليمي، فسعت للتقارب السياسي معها على مدار عدة سنوات ماضية، في خطتها الساعية لجعلها حليفاً استراتيجياً لها في الخليج العربي، وكانت إسرائيل تسوق نفسها على أنها حامية المنطقة وخصوصاً الدول الخليجية من خطر النفوذ الإيراني والمد الشيعي في المنطقة الذي أصبح يهدد مناطق حكمهم[27] ، ولعل من أهم أهداف إسرائيل من الاتفاقيات "الإبراهيمية" هو تصفية القضية الفلسطينية على المستوى الدولي والعربي، وذلك من خلال التأثير على القرار السياسي للأنظمة والحكومات التي من شأنها أن تؤثر على الشعوب فكرياً وتغيير رأيها نحو إسرائيل.

---

[23]– نوفل ساجدة، البعد الديني للصراع العربي – الصهيوني، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2018، ص135.

[24]– يوسف احمد يوسف الحلو، مرجع سابق، ص21.

[25]– زاجا مروان، التعاون بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة خلال العام 2019، من التحمس السياسي إلى التقارب المدني، معهد ميتفيه، على الرابط: https://mitvim.org.il/.

[26]– حمدي حسن، العولمة وآثارها السياسية في النظام الاقليمي العربي، مجلة المستقل العربي، مركز الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص75.

[27]– يوسف أحمد يوسف الحلو، مرجع سابق، ص34.

أ) التأثير على القرار السياسي العربي:

يعد التطبيع العربي "الإسرائيلي" مؤشراً خطيراً على المنطقة العربية، حيث أسهم في إضعاف حالة الدعم والتضامن العربي مع القضية الفلسطينية عدا على أنه أضعف القضية محلياً ودولياً، نتيجة لتخلي العديد من الدول العربية عن دعمها لفلسطين تقرباً للإدارة الأمريكية.

ففي الآونة الأخيرة انتقل دعم العديد من الدول العربية لصالح "إسرائيل"، ومن أهم تداعيات التطبيع العربي على القضية الفلسطينية هو تراجع مكانة السلطة الفلسطينية، مما يؤدي إلى حدوث ارتباك في الشارع الفلسطيني، خاصة في ظل الانقسام السياسي الفلسطيني، والذي كان له دور كبير في نجاح التطبيع في ظل تراجع وتخبط الموقف الفلسطيني في المنطقة العربية، فضلاً عن أن التطبيع من المؤكد سيكون له دوراً في إنجاح صفقة القرن، والمخطط "الإسرائيلي" لضم مناطق من الضفة الغربية إلى "إسرائيل" وتوسيع المستوطنات "الإسرائيلية". [28]

تأمل إسرائيل أن تشكل موجة التطبيع الأخيرة اختراقاً في الجدار الإقليمي المساند للحقوق الوطنية الفلسطينية والمناهض للاحتلال الإسرائيلي، خاصة بعدما استطاعت "إسرائيل" إقامة علاقات دبلوماسية مع عشرات الدول المركزية خاصة في الشرق، التي أصبحت بعضها شريكاً اقتصادياً مركزياً لإسرائيل كالهند، والصين، وروسيا، وفيتنام، وتايلند، وهنا بقيت الجبهة العربية ورقة الضغط الأخيرة التي يمكن استخدامها كأداة ضغط وجذب لإسرائيل من أجل الإقرار بالحقوق الفلسطينية بالدولة والاستقلال، ومع اختراق وإسقاط هذه الورقة، يفقد الفلسطينيون آخر خطوط إسنادهم، وينتقلون إلى الاعتماد الإجباري على الذات في هكذا مواجهة غير متكافئة.[29]

ولعل خطر المعاهدات العربية الموقعة مع "إسرائيل" يكمن في أنها جعلت الحكومات العربية حارساً نشيطاً لأمن وسلامة "إسرائيل" في مواجهة الشعوب العربية، لذلك فقد أقامت "إسرائيل" علاقاتها الرسمية مع الدول العربية، ومن ضمنها دول الخليج، من أجل الحصول على اعتراف بوجودها في المنطقة العربية.[30]

ب) التأثير على الشعوب العربية فكرياً:

أقامت "إسرائيل" علاقاتها الرسمية مع الدول العربية، ومن ضمنها دول الخليج، من أجل الحصول على اعتراف بوجودها في المنطقة العربية، هذا الاعتراف سيؤدي بطريقة او أخرى إلى اعتراف شعبي بإسرائيل نظراً لسياسات الدول التي تفرض على الشعوب، وبالتالي سيكون الاعتراف بيهودية الدولة اعترافاً رسمياً وشعبياً خاصة في دول الخليج العربي بصورة عامة والامارات بصورة أشد دقة، حيث إن الإسرائيليون لا يحبون العزلة في الشرق الأوسط، كونها لا تتوافق مع مصالحهم ورغباتهم، ولم يكن السلام مع مصر والأردن دافئاً أبداً، وربما لديهم تفاؤل أكبر بشأن العلاقات المستقبلية مع دول الخليج، حيث أن العقل الاستراتيجي الإسرائيلي الحاكم يراهن على نشر نوع من حالة ذهنية أو سيكولوجية لدى العرب تكون بلا مضمون تاريخي ولا بُعد وطني أو قومي، أي حالة "لا ثقافية"، حالة نفسية–بيولوجية– تحول كل عربي إلى فرد معزول، سيستفيد المشروع الصهيوني الجديد منها في تجاوز أزمته ومآزقه، تسهم في تصفية القضية الفلسطينية.[31]

---

[28]– وصال طناني، مرجع سابق، ص3.

[29]– ايمن يوسف، ما بعد اتفاقيات التطبيع العربي، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، العدد 281، رام الله، فلسطين، 2020، ص43.

[30]– حمدان غسان، التطبيع استراتيجية الاختراق الصهيوني، دار الأمان للطباعة والنشر، بيروت، 1989، ص85.

[31]– صالح زهر الدين، مشروع "إسرائيل" الكبرى بين الديموغرافيا والنفط والمياه، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ط1، بيروت، 1996، ص55.

الفقرة الثانية: تصفية القضية الفلسطينية على الصعيد المحلي:

مثل الاتفاق الإماراتي "الإسرائيلي" نقطة تحول استراتيجية في الموقف العربي والخليجي تجاه "إسرائيل"؛ كونه مخالف لأسس التسوية السياسية التي أكدت على مبدأ الأرض مقابل السلام، والمبادرة العربية التي ربطت التطبيع مع "إسرائيل" بإنجاز تسوية سياسية، تشمل قيام دولة فلسطينية عاصمتها القدس، وفي هذه الفقرة نبحث أثار هذا الاتفاق على مستوى الصعيد المحلي.

أ) إرساء نظام الابارتايد:

في العشرين من نوفمبر عام 1963 اعتمدت الأمم المتحدة الإعلان العالمي للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري (ميثاق الابارتايد)، وفي العام 1966 أعلنت الجمعية العامة عن يوم 21/ مارس اليوم العالمي لمكافحة العنصرية، وهو اليوم الذي يصادف ذكرى مذبحة شاربفيل، والتي ذهب ضحيتها 69 شخصاً كانوا خارجين في مظاهرة سلمية ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.[32]

ومنذ عدة سنوات، بدأ المجتمع المدني الفلسطيني والدولي باستخدام مفهوم "الابارتايد" لتحليل وفهم العلاقة مع المستعمر الصهيوني، فصدرت عدة مقالات وتقارير تستخدم هذا الإطار المفاهيمي، وازداد استخدام المصطلح بين حركات التضامن المختلفة في الخارج وفي أوساط الحركات الوطنية في الداخل، وقد صدر تقرير من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) عام 2017 يدعم استخدام هذا الإطار، على الرغم من أنه سحب فيما بعد لأسباب سياسية[33] ، وهنا نعتبر أن اتفاقيات السلام الإمارتية الإسرائيلية (اتفاقيات ابراهام) كانت سبباً في ترسيخ أو إرساء نظام "الابارتايد" كنظام قائم برمته في فلسطين ويعود ذلك إلى الشرعية التي منحتها الامارات لإسرائيل عند اعترافها بيهودية الدولة الإسرائيلية التي تعتبر بأنها دولة لا تتسع إلا لهوية وشعب واحد هو الشعب اليهودي والتي تسعى من اعلان دولتها الى تحقيق هذا الهدف المرجو وهو "إقامة دولة يهودية لليهود فقط" فهيا تعمل بنظام فصل عنصري سياسي وجغرافي خاصة في الضفة الغربية، إذ قامت بإنشاء جدار الفصل العنصري الممتد على طول الضفة الغربية والفاصل بين المناطق التي يقطن فيها الفلسطينيين بالضفة الغربية والأراضي الفلسطينية التي تعتبرها إسرائيل جزءاً من أراضي دولتها، وكذلك ستعزز الاتفاقية الضم الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية الذي يؤدي الى إرساء نظام الفصل العنصري، وإلى تخفيض سقف الحقوق الفلسطينية إلى أقل من سقف الحكم الذاتي أو محميات تحت سيطرة الاحتلال، وتوسيع دورها ووظيفتها الإمبريالية في المنطقة، وتقود إلى إشعال نيران الحرب الأهلية الفلسطينية.[34]

ب) العمل على تنفيذ البنود المتعلقة بالحكم الذاتي المذكورة في اتفاقية أوسلو:

خلف تطبيع العلاقات بين الإمارات وإسرائيل تداعيات واضحة وواسعة أثرت على السلطة الفلسطينية ومشروعها السياسي الذي يهدف إلى إقامة دولة فلسطينية على أراضي 1967 عاصمتها القدس، وكذلك تداعيات على الواقع الفلسطيني

---

[32]– سلامة عبد الغني، مظاهر الأبارتهايد في السياسات الإسرائيلية، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، العدد 266، رام الله، فلسطين، 2016، ص145.

[33]– نسيبة منير زكي، استراتيجيات حقوقية ممكنة في مواجهة ضم أجزاء من الضفة الغربية والمشروع الاستعماري، المجلة المقدسية، جامعة القدس، مركز دراسات القدس، العدد السابع، فلسطين، 2020، ص254.

[34]– احمد سعدات، بالوحدة والمقاومة يسقط شعبنا صفقة القرن وينتصر، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 122، فلسطين، 2020، ص60.

الداخلي والخارجي، فقد أثرت أوضاع المنطقة العربية وحالة عدم الاستقرار الإقليمي والتدخل الدولي في إعطاء الدول العربية أهمية وأولوية لأمنها ومصالحها على حساب القضايا العربية، وأضعف ذلك من ملف القضية الفلسطينية فظهرت مجموعة من التداعيات للتطبيع الإماراتي الإسرائيلي على القضية الفلسطينية.

وقد شكل التطبيع العربي تجاوزاً من قبل الدول المطبعة لمبادرة السلام العربية 2002، والتي تشترط في تطبيع العلاقات مع إسرائيل باستجابة الأخيرة لقرارات الشرعية الدولية وإنهاء احتلالها وإقامة دولة فلسطينية على حدود الرابع من يونيو عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وحل قضية اللاجئين بالرجوع إلى القرار 194، ومقاطعة إسرائيل من خلال تفعيل مكتب مقاطعة إسرائيل، كما ويشكل التطبيع اختراقاً لوحدة الأمن القومي العربي أمام المؤامرات الخارجية، وبهذه المستجدات الإقليمية انتقلت القضية الفلسطينية من سلم أولويات الشعوب العربية بعد فشل الثورات العربية في العقد الأخير حيث زاد الحديث عن تعاظم هموم الشعوب العربية وسعيها للتحرر من قبضة الأنظمة العربية، مروراً بمرحلة الثورات المضادة على الثورات العربية التي ظهرت فيها مساعي التطبيع العلني ووجدت الأنظمة الساعية للتطبيع بأن تطبيع العلاقات يساهم في تثبيتها وزيادة نفوذها الخارجي، وتذرعت بوجود أعداء حقيقين على الدول العربية أكثر من إسرائيل، وبأن إجرامهم يفوق إجرام الاحتلال ودرجة القتل واعداد الضحايا بل وسعت إلى بناء علاقات صريحة وتوقيع اتفاقيات علنية معها بحجة مواجهة هذا الخطر، أو بحجة مواجهة التطرف الديني في المحيط العربي مثل مواجهة داعش أو مواجهة الخطر الإيراني والامتداد التركي.[35]

كما أن التعاون السياسي الإماراتي الإسرائيلي يضعف من موقف السلطة الفلسطينية والمنظمات والفصائل الفلسطينية في نظامها ضد الاحتلال الإسرائيلي من حيث الدعم العربي والإسلامي المساند للحق الفلسطيني والمقاومة للمحتل إلى التبرير الإسرائيلي لمفهوم الأمن، ويؤدي التطبيع إلى تداعيات على السلطة الفلسطينية سواء على صعيد حلفائها أو على صعيد شعبيتها في المناطق الفلسطينية، حيث فشلت السلطة الفلسطينية سياسياً وجاء فشلها تزامناً مع تطبيع علاقات الإمارات وإسرائيل وانغلاق برنامجها السياسي الذي كان أساسه التفاوض مع الاحتلال والمقاومة الشعبية التي جاءت في ظل تقدم الاحتلال وزيادة عمليات القمع الداخلي بحق المعارضين الفلسطينيين وتقييد الحريات.[36]

الخاتمة

منذ قيام دولة الامارات العربية المتحدة عام 1971 انطلقت أهداف ومبادئ سياستها الخارجية نحو نصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية، وتوثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب على أسس ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ودعمت القضية الفلسطينية بكافة اشكال الدعم وعلى كافة الأصعدة ولكن سرعان ما تزعزت هذه الصداقة بعد إعلان الامارات علاقاتها مع إسرائيل، حيث كشف البحث أن العلاقات الإماراتية الإسرائيلية مثلت نقطة تحول هامة في الساحة الشرق أوسطية، فقد شهدت هذه العلاقة تحولا جذريا من التوتر السياسي إلى التفاهم والتعاون الدبلوماسي، حيث انتقلت العلاقات الإماراتية الإسرائيلية من مرحلة السرية المطلقة إلى مرحلة الاعتراف الدبلوماسي، الأمر الذي ترتب عليه تعاون أمني وتكنولوجي واقتصادي، وكشف البحث دور التغيرات الجيوسياسية في تعزيز العلاقات الإمارتية الإسرائيلية، وقد اسفرت هذه التغيرات الجيوسياسية عن تداعيات جوهرية على القضية الفلسطينية، تنوعت بين جملة من الأثار والانعكاسات قريبة وبعيدة المدى، من أهمها على المستوى الزمني القريب: فقدان الأرض من خلال زيادة وتيرة الاستيطان وسلب الأراضي في الضفة الغربية على

[35]– حسن المومني، التحولات في العلاقات العربية الإسرائيلية: ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة التحولات في العلاقات العربية – الإسرائيلية وتداعياتها على الأمن العربي والقضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2020، ص37.

[36]– أحمد حمدي، اتفاقيات التطبيع العربي مع إسرائيل، مجلة قضايا سياسية، العدد 64، بغداد، 2021، ص95.

الرغم من ادعاء الامارات انها قامت بهذه الخطوة من أجل وقف الضم الإسرائيلي للمستوطنات وسلب الأراضي الفلسطينية وتهويدها، وتضييق الخناق على فلسطينيي الداخل إذ تعتبرهم إسرائيل أقلية قومية داخل دولتها الديمقراطية التي لا تتسع لهوية غير اليهودية، وكذلك التضييق على الاقتصاد الفلسطيني من جهة أخرى، بالإضافة إلى تعزيز الانقسام في البيت الفلسطيني الداخلي، أما أهم المخاطر بعيدة المدى فيمكن تلخيصها في تمييع الصراع العربي الإسرائيلي وتحويليه من صراع "وجودي" على أحقية الأرض إلى نزاع سياسي ينتهي من خلال مبادرات وقمم السلام، وكذلك العمل على خلق شرق أوسط جديد وفقا للرؤية الغربية، بالإضافة إلى إرساء نظام "الابارتايد" وإقامة دولة فلسطينية وفقا للحكم الذاتي.

قائمة المراجع:

- يوسف أحمد يوسف الحلو، تطور العلاقات الإماراتية – الإسرائيلية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2021، ص56.

[1]2- حسين علي العزاوي، واخرون، دور دولة الإمارات العربية المتحدة في دعم قضية فلسطين 1968-2004، المجلة العلمية بكلية الآداب، جامعة طنطا، كلية الآداب، العدد 42، مصر، 2021، ص2.

[1]- صلاح عقل محمد أحمد، حركة فتح بين الخلافات الداخلية والضغوط الخارجية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 40، العدد 459، 2017، ص122.

[1]- المرجع السابق، ص124.

[1]- عطية أبو الخير، حماية السكان المدنيين والأعيان المدنية ابان النزاعات المسلحة، دار النهضة العربية، ط1، القاهرة، ص22.

[1]- محمد عناد، الدور السياسي للعرب داخل إسرائيل، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان، 2005، ص59.

[1]- احمد سامي عيدة، حملات مقاطعة المنتجات الاسرائيلية وانعكاسها على اتجاهات المستهلك الفلسطيني نحو المنتجات الفلسطينية، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية، المجلد الرابع، العدد رقم 11، فلسطين، 2019، ص48.

[1] -الاتفاق الإسرائيلي الإماراتي واقتصاديات دول الخليج، للمزيد انظر الرابط:
https://www.dw.com/ar/%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84-

[1]- العربية نت، الاتفاق على تسيير 28 رحلة طيران أسبوعياً بين الإمارات وإسرائيل، انظر الرابط:
https://www.alarabiya.net/aswaq/travel-and-

[1]- الحرة، واشنطن، موقع الحرة على الانترنت، النص الكامل لمعاهدة السلام بين الإمارات وإسرائيل التي وقعت في البيت الأبيض، تاريخ النشر: 16 سبتمبر/ 2020، على الرابط: https://www.alhurra.com/uae/2020/09/16.

[1]- موقع الميادين نت، الإمارات تدعم الاقتصاد الإسرائيلي مقابل تراجع دعم الخليج للفلسطينيين، على الرابط:
https://www.almayadeen.net/news/politics/

[1]- محمد خبيصة، المانحون ينسحبون تدريجياً من دعم موازنة السلطة، على الرابط:
https://www.aa.com.tr/ar/

[1]- وصال طناني، التطبيع العربي الإسرائيلي وأثره على القضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط، انقرة ، 2021، ص3.

[1]- يوسف أحمد يوسف الحلو، مرجع سابق، ص72.

[1]- رائد أبو بدوية، الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية: بين حق العودة وحل الصراع، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، المجلد 25، العدد 95، فلسطين، 2021، ص13.

[1]- عماد ليبد، مطلب الاعتراف بيهودية إسرائيل: إشكالية المفهوم ودلالاته وانعكاساته، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، المجلد 43، العدد 498، الجزائر، 2020، ص41-42.

[1]– يوسف عنان الجرادات، القومية اليهودية للدولة الإسرائيلية وأثرها على وجودية الدولة الفلسطينية، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، العدد 29، لبنان، 2020، ص44.

[1]*– عقد في أنابوليس بولاية مريلند الأميركية يوم الثلاثاء، المصادف 27 من نوفمبر 2007، مؤتمر أنابوليس، بمشاركة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، ورئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت والعديد من زعماء العالم، انظر: وكالة الانباء والمعلومات الفلسطينية وفا: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=4895

[1]– عبدالله العقرباوي، موقع الجزيرة نت، معركة "طوفان الأقصى".. لماذا بادرت حماس بالهجوم وبهذا الشكل؟، تاريخ النشر: 9 أكتوبر/2023، على الرابط: https://www.aljazeera.net/politics/2023/10/9.

[1]– الهام جبر شمالي، قانون أساس–إسرائيل: الدولة القومية للشعب اليهودي وأثره على الفلسطينيين، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، جامعة نواكشوط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، العدد 46، موريتانيا، 2020، ص130.

[1]– نبيل السهلي، قضية اللاجئين الفلسطينيين على صفيح ساخن، مقال منشور على الرابط: https://paliraq.com/news.aspx?id=11117.

[1]– حمزة يوسف شامية، تطور العلاقات الإسرائيلية مع دول مجلس التعاون الخليجي ومجالاتها بين عامي 2010–2020، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2020، ص32.

[1]– نوفل ساجدة، البعد الديني للصراع العربي – الصهيوني، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2018، ص135.

[1]– يوسف احمد يوسف الحلو، مرجع سابق، ص21.

[1]– زاجا مروان، التعاون بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة خلال العام 2019، من التحمس السياسي إلى التقارب المدني، معهد ميتفيه، على الرابط: https://mitvim.org.il/.

[1]– حمدي حسن، العولمة وآثارها السياسية في النظام الاقليمي العربي، مجلة المستقل العربي، مركز الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص75.

[1]– يوسف أحمد يوسف الحلو، مرجع سابق، ص34.

[1]– وصال طناني، مرجع سابق، ص3.

[1]– ايمن يوسف، ما بعد اتفاقيات التطبيع العربي، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، العدد 281، رام الله، فلسطين، 2020، ص43.

[1]– حمدان غسان، التطبيع استراتيجية الاختراق الصهيوني، دار الأمان للطباعة والنشر، بيروت، 1989، ص85.

[1]– صالح زهر الدين، مشروع "إسرائيل" الكبرى بين الديموغرافيا والنفط والمياه، المركز العربي للأبحاث والتوثيق، ط1، بيروت، 1996، ص55.

[1]– سلامة عبد الغني، مظاهر الأبارتهايد في السياسات الإسرائيلية، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث، العدد 266، رام الله، فلسطين، 2016، ص145.

[1]– نسيبة منير زكي، استراتيجيات حقوقية ممكنة في مواجهة ضم أجزاء من الضفة الغربية والمشروع الاستعماري، المجلة المقدسية، جامعة القدس، مركز دراسات القدس، العدد السابع، فلسطين، 2020، ص254.

[1]– احمد سعدات، بالوحدة والمقاومة يسقط شعبنا صفقة القرن وينتصر، مجلة الدراسات الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، العدد 122، فلسطين، 2020، ص60.

[1]– حسن المومني، التحولات في العلاقات العربية الإسرائيلية: ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة التحولات في العلاقات العربية – الإسرائيلية وتداعياتها على الأمن العربي والقضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2020، ص37.

[1]– أحمد حمدي، اتفاقيات التطبيع العربي مع إسرائيل، مجلة قضايا سياسية، العدد 64، بغداد، 2021، ص95.